أسباب ترك يحيى القَطَّان أحاديث الرُّواة

(دراسة استقرائيَّة تطبيقيَّة)

د. إيمان علي محمد القحطاني

أستاذ الحديث المساعد بجامعة بيشة

الملخص:

يعنى هذا البحث باستخلاص الأسباب التي من أجلها ترك يحيى القطان أحاديث بعض الرواة، من خلال استقراء الرواة الذين قيل فيهم: "تركه يحيى القطان" أو نحو هذا، والوقوف على مدى تشدده في الحكم على الرواة، وأثر تشدده، ثم مقارنته بغيره من النقاد، ومن أهم النتائج التي توصلتُ إليها: أن القطان قد يوافق النقاد في بعض الأسباب لكنه يخالفهم في تفاصيله الدقيقة، مثل: خوارم المروءة، وأن القطان يعتبر من المتشددين، وأن تركه التحديث عن الراوي لا يعني اتهامه، وأن القطان قد يترك حديث الراوي دون ذكر الأسباب، كما أن له تراجعات كثيرة، وهي مما سأعتني بدراستها في دراسات قادمة بإذن الله تعالى.

كلمات مفتاحية: أسباب، ترك، القطان.

Research Abstract

The research being dealth with investigates into incorporating the reasons because of which Yahya Al-Qattan relinquished and abandoned the hadiths (The prophets traditions) which are ascribed definitely to some Hadith narrators through the inductions which are attributed to the narrators to whom it was said "Yehia Al-Qattan forsaked" or likewise and to decide primarily on how far Yahya Al-Qattan was hardliner ensuing to which drawing a comparison with other critics .

No less important, of the foremost fconclusions reached by Al-Qattan was the fact that Al-Qattan may agree with the critics as regards some of the reasons but he opposes them at some neat details as in the case with Khuarm Almeroua . To add, Al Qattan is deemed to be hardliner and to mention that he abandoned what comes as new and freshly formulated and proposed by the

narrator does not mean that he is keenly interested , adding that Al Qattan may leave the narrator Hadith without even mentioning the ulterior reasons . Remarkably mentioned, Al Qattan has many reversals which will be highlighted in my standpoint further in upcoming studies , Allah willing .

Key Words Reasons – Abandoned – Al-Qattan

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تنوَّعت عبارات أئمة الحديث في نقد الرجال جرحًا أو تعديلًا، وكثرت اصطلاحاتهم في وصف الرُّواة عدالةً وضبطًا، وتفاوتت دوافعهم في ذلك، واحتيج إلى ضبط مناهجهم في قبول الراوي أو تركه، وقد عُني الباحثون بدراسة مناهج العلماء في الجرح والتعديل، ثم اعتنوا بما هو أكثر تحديدًا من المناهج؛ بدراسة دوافع الناقد في إطلاق أحد مصطلحاته على الراوي؛ لما في هذه الدراسة من فهم منهج الناقد فهمًا دقيقًا، ومن هؤلاء النقاد: "يحيى القَطَّان" الذي عُرف بين أهل الحديث بجنوحه إلى التشدُّد؛ فمَن تجاوزَ قنطرته من الرُّواة أصبح مرضيًّا عند غيره من النقاد –إلَّا ما ندر–، ومَن لم يتجاوزها وُضع في موازين غيره من الأئمة لمعرفة حاله، فنجد في عبارة كثيرٍ من مصنِّفي كتب الرجال والتراجم –عند الكلام على راوٍ من الرُّواة قولهم–: "تركَ القَطَّانُ حديثه" أو "تركَ القَطَّانُ الرواية عنه" أو ما شابه، فجاءت هذه الدراسة لبيان أسباب ودوافع ترك يحيى القَطَّان أحاديث بعض الرُّواة، وعلى الله أُعَوِّلُ أن يباركَ في الوقت والجهد، وأن يرزقَنا الإخلاصَ في القول والعمل.

أولًا: أهداف الدراسة:

١) الوقوف على أسباب ترك يحيى القَطَّان أحاديث الرُّواة.

٢) الوقوف على مسالك القَطَّان في ترك أحاديث الرُّواة.

٣) تحفيز الباحثين للنظر في مثل هذه الجزئيَّات من مناهج الأئمة النقاد.

٤) معرفة نواحي تشدد القطان في الحكم على الرواة، ومدى اتفاقه واختلافه مع عموم النقاد.

ثانيًا: منهجيَّة الدراسة:

قمتُ بتتبُّع الرُّواة الذين تركَ أحاديثَهم يحيى القَطَّان من كتب الرجال والعلل والسؤالات وكتب المصطلح، ثم نظرتُ في السبب من الترك من خلال النظر في حاله بالعموم، أو بتصريح أحدٍ من الأئمة،

فغالبًا لا يُفصح القَطَّان عن سبب تركه لحديث راوٍ من الرُّواة، بل أبقى لمن بعده مجال النظر في الأسباب التي دفعته لترك الأخذ عن الراوي، فلعلَّ هذه الدراسة تُبرزها –بإذن الله–.

ثالثًا: حدود الدراسة:

أ) اقتصرتُ في دراستي هذه على ترجمة يحيى القَطَّان، وجنحتُ فيها إلى الاختصار وعدم التطويل؛ فقد استوفيتُ ترجمته في أبحاث ودراسات كثيرة.

ب) ذكرتُ الأسباب التي من أجلها ترك الإمام القَطَّان أحاديث الرُّواة، مع ذكر ما تيسَّرَ من الأمثلة تحت كلِّ سببٍ استنبطتُهُ.

ج) أشرتُ –في بعض الأمثلة– إلى مَن وافقه في التَّرك، ومَن انتقده.

رابعًا: هيكلة الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في ثلاثة مطالب وخاتمة:

المطلب الأول: ترجمة يحيى القَطَّان: (اسمه، ونسبه، وجهوده في الجرح والتعديل، وثناء العلماء عليه، ووفاته).

المطلب الثاني: الأسباب التي من أجلها يُطرح حديثُ الراوي عند عموم النقاد.

المطلب الثالث: الأسباب التي من أجلها ترك القَطَّان أحاديث الرُّواة.

خاتمة: وتحتوي على أبرز النتائج، والتوصيات.

والحمد لله ربِّ العالمين.

المطلب الأول

ترجمة يحيى القَطَّان

اسمه ونسبه[١]:

هو أبو سعيد، يحيى بن سعيد بن فروخ القَطَّان التميميّ، الأحول الحافظ.

ولد سنة ١٢٠هـ.

جهوده في الجرح والتعديل:

يُعَدُّ الإمام يحيى القَطَّان أحد أبرز الأئمة الذين تكلَّموا في نقد الرجال قبولًا وردًّا، كما أنه يُعَدُّ من الأوائل في هذا المجال، وقلَّما نجد راويًا عاصره أو سبقه إلَّا وتكلَّم يحيى القَطَّان عن حاله، وحال مرويَّاته، وكان شديد الحرص في الأخذ عن الرجال وقبول مرويَّاتهم؛ فمَن تجاوزَ قنطرةَ القَطَّان فهو مرضيٌّ عند غيره من النقاد.

كان –رحمه الله– أعلم أهل زمانه بالرجال وأحوالهم، وربما حكمَ على مرويَّات راوٍ ما بقبولها ثم عدلَ عن ذلك بعد أن يعلم أو يلحظ طروء تغيُّر على الراوي إما في ضبطه أو عدالته، وما أكثر تراجعاته في التراجم المرويَّة عنه.

قال عليّ بن المدينيّ: "ما رأيتُ أعلمَ بالرِّجال من يحيى القَطَّان"، وكذا قال إبراهيم بن محمد التميميّ[٢].

وكان شديد العناية في الأخذ عن الرُّواة، وقد روي عنه أنه قال: "أعتمنُ الرَّجُلَ على مائةِ ألفٍ، ولا أعتمنه على حديث"[٣].

وقد ذكر الحافظ الذهبيّ أنه ممَّن يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، فقال في معرض ثنائه على ابن مهديّ والقَطَّان[٤]: "فمَن جرحاه لا يكاد يندمل جرحه، ومَن وثَّقاه فهو الحُجَّة المقبول، ومَن اختلفا فيه اجتُهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وَثَّقَا خَلْقًا كثيرًا وضَعَّفَا آخرين".

(١) ينظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري (٢٧٦/٨)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٨٧/٩)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (٢١٩/١١).

(٢) التهذيب لابن حجر (٣٤٥/٤).

(٣) الإرشاد للخليلي (١٥٨/١).

(٤) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (١٦٦/١، ١٦٧/١).

وأشار الذهبيّ في "السِّير"[١] إلى أنه أوَّل مَن صنَّف في نقد الرجال، وذكر كتاب القَطَّان، فقال: "وله (كتاب الضُّعفاء) لم أقف عليهِ، ينقل منه ابنُ حزم وغيرُهُ، يقع في سؤالات ابن المدينيّ له، والصيرفيّ، وابن مَعِين".

وأشار أيضًا إلى تشدُّده في نقد الرجال فقال في "السِّير": "كان يحيى بن سعيد متعنِّتًا في نقد الرجال، فإذا رأيتَهُ قد وقفَ شيخًا؛ فاعتمدْ عليه، أما إذا ليَّن أحدًا؛ فتأنَّ حتى ترى قول غيره".

ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى الأئمة النقاد على يحيى القَطَّان ثناءً عَطِرًا، سواءٌ من شيوخه أو من أقرانه الذين عاصروه، ولا أَدَلَّ على أنه مرضيُّ النقد –حتى عند مشايخه– مِن حادثة اختلاف شعبة وابن مهديّ في مجلس شعبة، فقالوا: اجعلْ بيننا حكمًا، فقال شعبة: قد رضيتُ بالأحول –أي: القَطَّان– فحكمَ القَطَّانُ على شيخه شعبة، فقال شعبة: ومن يطيق نقدك يا أحول؟[٢].

وقد روى شعبةُ عن تلميذِهِ القَطَّان، وذا شيخه الثوريّ أيضًا يقول منبهرًا من شدَّة حفظ القَطَّان بعد أن قدم البصرة وطلب من ابن مهديّ أن يأتيه بإنسان يذاكره، فأتاه بالقَطَّان، فلمَّا خرج قال الثوريُّ لابن مهديّ: قلتُ لك: جئني بإنسان، جئتني بشيطان. يعني: بهره حفظه[٣].

وثناء العلماء على علم القَطَّان، ودينه، وفضله يطول، ولعلِّي أكتفي بقولين لإمامين جليلين، هما:

ابن المدينيّ: "لم يكن ممن طَلَب وعُني بالحديث وأقام عليه ولم يزل فيه إلا ثلاثة: القَطَّان، وسفيان بن حبيب، ويزيد بن زريع".

وأحمد بن حنبل قال عنه: "ما رأتْ عيناىَ مِثْلَهُ".

وفاته:

قال ابن سعد[٤]: توفي في البصرة سنة ١٨٩هـ.

(١) سير أعلام النبلاء (١٨٣/٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨٣/٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٨٣/٩).

(٤) طبقات ابن سعد (٢٩٣/٧).

المطلب الثاني

الأسباب التي من أجلها يُترك حديثُ الراوي عند عموم النقاد

إن اختلاف مناهج النقاد في اعتبار حديث الراوي وتركه يحتِّم على المهتمِّين بهذا العلم الشريف معرفة دوافعهم من ذلك كله، لا سيَّما أن هناك من لا يفسِّر سبب تركه لحديث الراوي، بل يدع الأمر مبهمًا، ولعلَّ هذه الأمور هي مجال البحث والتنقيب للباحثين في علم الحديث، فمن خلال قراءاتي في التراجم وكتب الرجال وجدتُ أن أهمَّ أسباب ترك النقاد لحديث الراوي هي ما يلي:

١- كذب الراوي، أو اتهامه بالكذب:

ولا شكَّ أن الكذب عند المحدِّثين يختلف عن التهمة بالكذب، فالكذب هو: اختلاق الحديث على رسول الله ε.

أما التهمة بالكذب فهي: أن يُعرف الراوي بالكذب في أحاديث الناس، وإن لم يثبت عليه الكذب في حديث رسول الله ε[(١)].

مثال:

"موسى بن مطير، روى عن: أبيه عن أبى هريرة وعائشة. روى عنه: أبو داود الطيالسي وخلف بن تميم وأبو يوسف صاحب الرأى.

نا عبد الرحمن نا محمد بن سعيد المقرى قال: سئل عبد الرحمن بن الحكم بن بشير عن موسى بن مطير؛ قال: تركَ النَّاسُ حديثه.

نا عبد الرحمن قال: قُرئ على العبَّاس بن محمَّد الدوريّ عن يحيى بن مَعِين أنه قال: موسى بن مطير كذَّاب.

نا عبد الرحمن قال: سألتُ أبى عن موسى بن مطير فقال: متروكُ الحديث ذاهبُ الحديث"[(٢)].

٢- كثرة الغلط وفحشه:

والخطأ من الراوي واردٌ -حتى من الثقات-، لكن الذي يُترك حديثُ الراوي لأجله هو الكثير الفاحش؛ بحيث لو قورن صوابه بخطئه غلب الخطأ على الصواب؛ لأن هذا مدعاةٌ لعدم الاطمئنان لمرويَّاته.

مثال:

(١) كما قرَّره أئمة الحديث في كتب علم الحديث.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٦٢/٨).

سأل عبد الله بن أحمد والده أحمد بن حنبل عن المسيِّب بن شريك التميمي فقال: ترى المسيِّب كان يكذب؟ قال: معاذ الله، ولكنَّه كان يخطئ[١].

٣- الفسق:

الفسوق منافٍ للعدالة؛ فهو أحد شروط العدالة الخمسة اللازمة، وقد اختلَّ هذا الشرط، فمن أتى بأيِّ أمرٍ فيه فسقٌ ومجونٌ؛ طُرح حديثه.

مثال:

سئل أحمد بن حنبل عن إبراهيم بن حيَّان فقال: قد تُرك حديثه وليس يُرْوَي عنه؛ زعموا أنه يشرب حتى يسكر[٢].

٤- الرواية عن الكذَّابين، وتركيب الأسانيد[٣]، ورواية أحاديث لم يسمعها:

ولعلَّ هذه الثلاثة اجتمعت في محمد بن عمر الواقديّ، فقد قال أحمد عنه: هو كذَّاب، وقال: يركِّب الأسانيد، وقال ابن المدينيّ: عند الواقديِّ عشرون ألف حديثٍ لم يسمعها[٤].

ثم تركَ أحمدُ والبخاريُّ والنَّسائيُّ حديثه.

هذه أشهر الأسباب التي يُترك حديثُ الراوي من أجلها عند عموم النقاد، وهناك أسباب أخرى لكنها تختصُّ بمنهجٍ فرديٍّ لأحد النقاد، فلكلِّ ناقدٍ رؤيةٌ ورأيٌ في الراوي يُترك من أجله حديثُ الراوي عنده، ولا يُترك عند غيره. والله أعلم.

(١) نقله ابن حجر في اللسان (٣٨/٦).

(٢) ينظر: الإكمال لابن ماكولا (٣١٤/٢).

(٣) تركيب الأسانيد هو: أن يعمد الراوي إلى حديث معروف بإسناد واحد فيرويه بإسنادٍ آخر ليس له، وهذا نوع من أنواع ما استقرَّت تسميته في المصطلح بالمقلوب. انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر ٨٦٤/٢.

(٤) ينظر: ترجمة الواقدي في تاريخ بغداد للخطيب (٢٢٢/٣).

المطلب الثالث

الأسباب التي من أجلها ترك القَطَّان أحاديث الرُّواة

١- لبس السَّواد:

لعلَّ خلوَّ الراوي من خوارم المروءة لقبول روايته شرطٌ اتفق النقاد عليه، لكننا -ومع هذا- نجد أن النقاد اختلفوا في التفاصيل الدقيقة والأمور التي إذا تلبَّسها الراوي ثُلمت مروءته، إلا أن أغلبهم سلك مسلك الاعتدال في هذه المسألة؛ خوفًا من تضييع السُّنَّة إذا تشدَّد في الأمور التي بها تُخرم مروءة الراوي، والحقيقة أن يحيى القَطَّان له مسلكٌ خاصٌّ يميل إلى التشدُّد ليس فيما يتعلَّق بالمروءة فحسب وإنما في كافة جوانب نقد الراوي؛ لذا قلَّما نجد راويًا يعبر من قنطرته.

تركَ القَطَّانُ الحَجَّاجَ بنَ أرطأة، وقد اتفق النقاد على قبول روايته، مع وجود مأخذ الإرسال والتدليس، لكنه -في العموم- تُقبل روايته فيما لم يدلِّس فيه.

وقد وثَّقه شعبة وابن المدينيّ والعجليّ، وخلقٌ كثير.

قال الخطيب[1]: "أخبرني عبيد الله بن أحمد بن عليّ الصوفيّ، أنبأنا عبد الرحمن بن عمر الخَلَّال، حدَّثنا محمد بن أحمد بن يعقوب، حدَّثنا جَدِّي قال: سمعتُ أبا عبيد القاسم بن سلام يقول: ناظرتُ يحيى بن سعيد القَطَّان، يعني: في حَجَّاج بن أرطاة- وظننتُ أنه تركه -يعني: لا يروي عن الحَجَّاج- من أجل لبسه السَّواد، فقلتُ: لِمَ تركتَهُ؟ فقال: للغلط. قلتُ: في أيِّ شيءٍ؟ فحدَّث يحيى بغيرِ حديثٍ.

قال أبو عبيد: أذكر -هاهنا- حديث زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبد الله في الدِّيَات.

قلتُ: ولم يروِ عن خشف بن مالك غيرُ زيدِ بن جبير هذا الحديث، وتفرَّد به حَجَّاجٌ عن زيدٍ". انتهى.

قلتُ: وتعقيب الخطيب الأخير يدلُّ على أن الحديث انفرد به الحَجَّاجُ عن زيد؛ وعلى هذا لم تتمّ مقارنته برواية غيره حتى يحكم عليه بالغلط أو غيره، فترك القَطَّان حديث الحَجَّاج ليس للغلط.

وتجدر الإشارة هنا إلى مبالغة القَطَّان في الأمور التي تُخدش بها المروءة، لا سيَّما وأنَّ لبس السَّواد أمرٌ مستساغٌ في كثير من البلدان.

أما احتمال أن القَطَّان ترك حديث الحَجَّاج؛ كونه يدلِّس أو يرسل، فإنه لم يصرِّح بذلك عندما سأله أبو عبيد عن سبب تركه لحديث الحَجَّاج. والله أعلم.

وعلى هذا؛ فقد خالف القَطَّانُ عمومَ النقاد في مسألتين:

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٨/٢٣٠).

الأولى: تركه لحديث الحَجَّاج –وقد أجمعوا على قبوله مع مأخذهم على إرساله وتدليسه–.

الثانية: سلك مسلك التشدُّد والمبالغة في مسألة الأمور التي تخدش المروءة، فإنَّ مثل (لبس السَّواد) أمرٌ يصعب تحرُّز الرُّواة منه في كلِّ الأحوال والأزمنة.

٢– الاختلاط:

"وهو في –عُرف المحدِّثين– سوءُ الحفظ الطارئ على الراوي؛ إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها بأن كان يعتمدُها فرجعَ إلى حفظهِ؛ فَسَاءَ"(١).

والحقيقة أن النقاد وضعوا ضوابط دقيقة تتعلَّق برواية مَن اختلط من الثقات، "والاختلاط من أسباب الطعن في رواية الراوي الراجع إلى خللٍ في الضبط؛ **وعليه:** فلا يُعَلُّ من روايتهِ إلا ما تُحقِّقَ عدمُ ضبطه فيه أو اشتبه الأمر فيه، فحديث المختلط لا يخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى: ما ثبت أنه حدَّث به قبل الاختلاط، وله صورتان:

الصورة الأولى: ما جاء من طريق مَن تحمَّل عنه –قبل الاختلاط فقط– كقدماء أصحابه والرُّواة الذين لم يدركوا زمن اختلاطه، أو أدركوه ولم يرووا عنه في تلك الحالة.

الصورة الثانية: ما جاء من طريق مَن تحمَّل عنه في الحالتين –قبل الاختلاط وبعده– لكنهم ميَّزوا هذا مِن ذاك.

الحالة الثانية: ما ثبت أنه حدَّث به بعد الاختلاط.

الحالة الثالثة: ما اشتبه الأمر فيه، وهو ما رواه من طريق من لم يُعرف زمنُ تحمُّله عنه، أهو قبل الاختلاط أم بعده؟، وكذلك مَن تحمَّل عنه في الحالتين ولم يتميَّز هذا مِن ذاك"(٢).

وقد تركَ القَطَّانُ روايةَ المختلطين وفق ضوابط النقاد، ولم يشذّ عنهم.

مثل:

١/ **بحر بن مرار بن عبد الرحمن بن أبي بكر الثقفيّ:** عِدَادُهُ في البصريين، يروي عن: عبد الرحمن بن أبي بكرة. روى عنه: الأسود بن شيبان، اختلط بأخرةٍ حتى كان لا يدري ما يحدِّث؛ فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم ولم يتميَّز؛ تركه يحيى القَطَّان(٣).

(١) انظر: نزهة النظر ص ٥١.

(٢) منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث لبشير علي عمر (٤٠٢/١).

(٣) المجروحين لابن حبان (ت:١٤١).

٢/ **حنظلة بن عبيد الله السدوسيّ:** كان إمام بني سدوس في مسجد قتادة، كنيته: أبو عبد الرحمن، وهو الذي يقال له "حنظلة بن أبي صفيَّة"، يروي عن: شهر وأنس. روى عنه: حمَّاد بن زيد والبصريون، اختلط بآخرةٍ حتى كان لا يدري ما يحدِّث؛ فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير؛ تركه يحيى القَطَّان(١).

والذي يظهر لي أن القَطَّان وافق نقاد الحديث في مسألة روايات المختلط؛ فقد طرح حديث المختلط الذي لم تُميَّز رواياته هل هي قبل الاختلاط أم بعده؟. والله أعلم.

٣- الضعيف إذا خالف الثقات:

مخالفة الثقات من المآخذ على الراوي -حتى لو كان ثقة-، لكنها علامة وهنٍ في الرواية إذا كانت من ضعيفٍ، ومخالفة الضعيف لرواية الثقات من الأمور التي من أجلها يُطرح حديثُ الراوي عند عموم النقاد.

والقَطَّان يطرح حديث الضعيف إذا خالف الثقات مباشرةً، مثل(٢): النهاس بن قهم أبو الخطاب البصريُّ القاصُّ، يروي عن: عطاء وقتادة، قال يحيى: النهاسُ ليس بشيءٍ، ضعيفٌ، كان يروي عن عطاء عن ابن عبَّاس أشياء منكرة، وقال النَّسائيُّ: ضعيف، وقال ابن عديّ: لا يساوي شيئًا، وقال ابن حبَّان: كان يروي المناكير عن المشاهير ويخالف الثقات لا يجوز الاحتجاج به، وقال الدراقطنيّ: النهاس مضطرب الحديث؛ تركه يحيى القَطَّان.

٤- الوهم:

لا شكَّ أن الوهم من أسباب المآخذ على الراوي إذا كثر، وإنما يُوزن الوهم في مرويَّات الراوي بالنسبة لمجموعها، فمَن روى ألفًا ووَهِمَ في عشرةٍ -مثلًا- ليس كمَن روى عشرةً ووَهِمَ في ثلاثة، فقد ترك القَطَّانُ حديثَ عبَّاد بن راشد التَّميميّ؛ لأنه يهمُ في حديثه رغم أن مرويَّاته ليست بالكثيرة، قال البخاريُّ في "الضعفاء الصغير"(٣): "عبَّاد بن راشد تركه القَطَّان، وقال: كان يهمُ شيئًا".

وقد خالف القَطَّان بهذا الجمهور؛ فأئمة النقاد على أن عبَّاد بن راشد ضعيفٌ يُعتبر به.

قال بشار عواد(٤): "ضعيفٌ يُعتبر به، ضعَّفه البخاريُّ، وابن مَعِين، وأبو داود، والنَّسائيّ، ويعقوب بن سفيان، وابن حبَّان. ووثَّقه أحمد، والبزَّار، والجوزجانيّ، وقال أبو حاتم: صالح. وإنما أخرج له البخاريُّ حديثًا واحدًا في تفسير سورة البقرة بمتابعة يونس له".

(١) المجروحين لابن حبان (ت:٢٧٠).

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (ت:٣٥٥٠).

(٣) الضعفاء الصغير (ت:٢٢٦) بتصرف.

(٤) تحرير تقريب التقريب (ت:٣١٢٦).

خاتمة

انتهى البحث إلى جملة من النتائج:

١) أن ترك القطان التحديث عن الراوي لا يعني اتهامه.

٢) أن (التَّرك) حكمٌ له أسبابه، ومصطلحاته عند كلِّ إمام أو ناقد، فتُدرس عند كلٍّ منهم على حِدَةٍ؛ حتى يتمَّ التوصُّل إلى حكمٍ يكون أقرب إلى الصواب في الراوي.

٢) توجد عباراتٌ –لعددٍ من النقاد– متناثرة في الحكم على الرُّواة بالتَّرك، إلا أن يحيى القَطَّان كان له منهجٌ خاصٌّ؛ فغالبًا ما يترك حديث الراوي دون ذكر الأسباب أو تفسير تركه له.

٣) ترك حديث الراوي يتصل بقدح عدالة الراوي أو ضبطه، وقد وافق القَطَّان النقاد في بعضها، وتشدَّد في بعضها.

٤) علوُّ كعب القَطَّان في النقد، واستقلاليَّته النقديَّة.

٥) اعتماد النقاد على قول القَطَّان في الحكم على الرجال.

٦) قد تختلف خوارم المروءة من زمنٍ لآخر، ومن بلدٍ لآخر.

التوصيات:

جمعُ تراجعات القَطَّان في الحكم على الرُّواة؛ فقد يروي عن أحد الرُّواة ثم يحكم بتركه؛ وهذا مما سأعتني بجمعه في دراسة لاحقة –بإذن الله–.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

فهرس المراجع والمصادر

- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م)، **الضعفاء الصغير**، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة (د.ت)، **التاريخ الكبير**، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- البستي، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، (١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م)، **الضعفاء والمتروكين**، المحقق: عبد الله القاضي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى.
- الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، (١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م)، **تاريخ بغداد**، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز ، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، **سير أعلام النبلاء**، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز ، (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م)، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة.
- الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر ابن أبي حاتم، (١٣٧١هـ- ١٩٥٢هـ)، **الجرح والتعديل**، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، (١٣٢٦ هـ- ١٩٠٨م)، **تهذيب التهذيب**، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، (١٣٩٠ هـ- ١٩٧١م)، **لسان الميزان**، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، (١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر:

مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى.

- عمر، بشير علي، (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م)، **منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث**، الناشر: وقف السلام، الطبعة: الأولى .
- القزويني، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل، (١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى.
- اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م)، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة.
- ابن ماكولا، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر، (١٤١١هـ-١٩٩٠م)، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى.
- معروف، بشار عواد، والأرنؤوط، شعيب، (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م)، **تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني**، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الأولى.
- ابن منيع، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص باللغة العربية	**٣**
الملخص باللغة الإنجليزية	**٤**
المقدمة	**٥**
أولًا: أهداف الدراسة	٥
ثانيًا: منهجيَّة الدراسة	٥
ثالثًا: حدود الدراسة	٥
رابعًا: هيكلة الدراسة	٦
المطلب الأول: ترجمة يحيى القَطَّان	٧
اسمه ونسبه	٧
جهوده في الجرح والتعديل	٧
ثناء العلماء عليه	٨
وفاته	٨
المطلب الثاني: الأسباب التي من أجلها يُطرح حديثُ الراوي عند عموم النقاد	**٩**
١- كذب الراوي، أو اتهامه بالكذب	٩
٢- كثرة الغلط وفحشه	٩
٣- الفسق	١٠
٤- الرواية عن الكذَّابين، وتركيب الأسانيد، ورواية أحاديث لم يسمعها	١٠
المطلب الثالث: الأسباب التي من أجلها ترك القَطَّان أحاديث الرُّواة	**١١**
١- لبس السَّواد	١١
٢- الاختلاط	١٢
٣- الضعيف إذا خالف الثقات	١٣
٤- الوهم	١٣
خاتمة	١٥
فهرس المصادر والمراجع	١٦
فهرس الموضوعات	١٨